تشكّل إيران مصدر قلق للولايات المتحدة وإسرائيل منذ أن أعلنت عن تطلعها لتطوير برنامجها النووي، ورفع مستوى تخصيب اليورانيوم لمستويات غير مسموح بها، في تحدٍّ منها لمطالب المجتمع الدولي بوقف تخصيب اليورانيوم .ورغم زعمها أن برنامجها مخصص لأغراض سلَمية، فإن الغرب تساوره شكوكٌ بأن وراء تطلعات إيران النووية شيء خطير.

ومع تعنُّتها ورفضها الانصياع للمطالب الغربية بقبول التفاوض حول خفض مستوى تخصيب اليورانيوم، والكشف عن مواقع المنشآت النووية، والسماح للمراقبين الدوليين بالتفتيش، قرر الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة اتخاذ تدابير صارمة ضد طهران. وقد بدأت الأخيرة تشعر بتأثيرات وعقبات العقوبات الدولية على اقتصادها، فبدأ الاقتصادي الإيراني يُعاني من تزايد العقوبات الدولية على استيراد النفط الإيراني، وكثير من المؤسسات المالية والاقتصادية الإيرانية.

وفي إطار اهتمامه بالملف النووي الإيراني، نشر مركز ودرو ويلسون الأمريكي للدراسات في نوفمبر 2012 دراسة لشاؤول بخش، أستاذ التاريخ بجامعة جورج ميسون في فرجينيا، بعنوان "البرنامج النووي الإيراني: هل ثمة تحول في مسار الرياح؟". يشير الباحث إلى أن إيران بدأت تميل شيئًا فشيئًا إلى فكرة التفاوض مع الولايات المتحدة بشأن برنامجها النووي، موضحًا أن ذلك يُعزى إلى عجز إيران عن تحمل وطأة العقوبات.

تحولات الموقف الإيراني

بدايةً يُشير بخش إلى أن الجمهورية الإسلامية كانت دائمًا تعارض فكرة الدخول في مفاوضات مع الولايات المتحدة بشأن برنامجها النووي، اعتقادًا منها أن قبول ذلك المطلب سيمثل خضوعًا واستسلامًا لرغبات الولايات المتحدة التي تُكِنّ إيران لها الضغينة.

إذ تتخذ إيران من الولايات المتحدة عدوًا لها، وتتحرى عادةً وضع شروط تعجيزية مقابل الجلوس على طاولة المفاوضات. ففي أوائل نوفمبر 2012 على سبيل المثال، وصف محمد رِضا نقدي، القائد العام للميليشيات شبه النظامية التابعة للحرس الثوري، الولايات المتحدة بأنها "النظام الأكثر إجرامًا على الأرض"، قائلا إن إقامة علاقات مع واشنطن لن يصبح ممكنًا إلا إذا حلّت وكالة الاستخبارات المركزية(CIA) ، وسحبت سفنها الحربية من الخليج العربي، وفككت قواعدها العسكرية البالغ قوامها 50 قاعدة في كافة أنحاء العالم.

ولا تعبّر تصريحات نقدي عن السياسة الرسمية لبلده بقدر ما عكست العراقيل العسكرية التي يتعين التغلب عليها قبل التوصل إلى اتفاق مع الولايات المتحدة، وذلك من وجهة نظر بخش، الذي يستطرد في دراسته، مشيرًا إلى أن إيران غيّرت بعد فوز باراك أوباما بفترة رئاسية ثانية لهجتها مع واشنطن، وبدأت تُظهر علامات استحسان للمفاوضات.

فقد أدلى مسئولون مقرّبون من المرشد الأعلى الإيراني "آية الله خامنئي" في وقت مبكر من شهر نوفمبر بعدة تصريحات أعربوا فيها عن استعداد بلدهم للتفاوض مع واشنطن. وأعلن الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد أن المحادثات المباشرة بين إيران والولايات المتحدة هي السبيل الوحيد لحل القضايا العالقة بين البلدين.

وفي سياق متصل نشرت وزارة الاستخبارات الإيرانية في شهر نوفمبر على موقعها الإلكتروني تقريرًا مفاده أن تجاهل الولايات المتحدة احتمال" الاستعمال الوشيك للقوة من الجانب الإسرئيلي" سيكون "خطيئة لا تغتفر ".ونصح التقرير باتخاذ تدابير دبلوماسية وسياسية، وباستغلال الإمكانات التي تتمتع بها المؤسسات الدولية، من أجل تجنب هذه المواجهة العسكرية.

ومن جهته، شدد "محمد جواد لاريجاني" رئيس لجنة حقوق الإنسان في السلطة القضائية الإيرانية مؤخرًا على

"أن المفاوضات ليست من المحرّمات"، وأضاف "لو اقتضت مصالح النظام الإيراني، سنتفاوض مع الولايات المتحدة حتى في قعر جهنم."

وحتى "صادق لاريجاني" رئيس السلطة القضائية، أتى على ذكر كلمة مفاوضات إبان اجتماع لكبار المسئولين الإيرانيين، رغم أنه كان وقتها يتحدث بأسلوب شديد اللهجة بشأن الولايات المتحدة. فقد قال كالتالي: "على الأمريكيين ألا يظنوا أن بإمكانهم ابتزاز شعبنا عبر الجلوس على طاولة المفاوضات مع إيران"، ونوّه إلى "أنه ليس من السهل إقامة علاقات مع أمريكا بعد ممارستها كل هذه الضغوط التعسفية ضد الشعب الإيراني."

وعمومًا، يرى الباحث أن هذا التحول في الموقف الإيراني يرجع إلى تقويض العقوبات للاقتصاد الإيراني بشكل خطير، وإلى اضطرار إيران لمواصلة التعامل مع أوباما على مدى السنوات الأربع القادمة.

ومع ذلك، يبقى من غير الواضح ما إذا كان خامنئي مستعدًا للمساومات التي ستترتب على أي اتفاق مع الولايات المتحدة، لا سيما وأنه يتعامل مع الموضوع على أنه مسألة كرامة.

عقبات توجيه ضربة عسكرية

ربما أكثر ما يثير الانتباه -على حد قول بخش- هو التقرير الذي نُشر على الموقع الإلكتروني لوزارة الاستخبارات الإيرانية تحت عنوان" الأسباب والعقبات التي تعترض شن النظام الصهيوني ضربة عسكرية ضد إيران"، والذي يستبعد حدوث هجوم إسرائيلي على إيران، نظرًا لاستعدادات الجيش الإيراني القصوى لذلك، والضرر الذي يمكن أن تلحقه إيران بإسرائيل، وإمكانية تهديد ذلك لاستقرار المنطقة بأسرها.

ويشير الكاتب إلى أن التقرير يميز بين موقف كل من إسرائيل والولايات المتحدة تجاه البرنامج النووي

الإيراني؛ فهو يُشير إلى أن إسرائيل ترى أن حيازة إيران لبرنامج نووي، حتى ولو كان لأغراض سلمية؛ تشكل تهديدا لها. فيما ينوّه إلى أن واشنطن لا ترى تهديدًا في ذلك لأنها على ثقة أنه في حال أخذت إيران قرار التسليح سيتسنى للاستخبارات الأمريكية اكتشاف ذلك في وقت مبكر.

كما أن واشنطن -بحسب التقرير- تُظهر استعدادًا للتباحث مع طهران بشأن تخصيب اليورانيوم عند مستويات منخفضة، وتسعى لمنع اسرائيل من توجيه ضربة استبقاية ضد المنشآت النووية في إيران، وتتطلع إلى حل هذه القضية من خلال الدبلوماسية والتفاوض، وهي كلها أمور تأتي في تناقض مع الموقف الإسرائيلي.

العقوبات والاقتصاد الإيراني

يرى بخش أن تفضيل الجمهورية الإسلامية التفاوض عن المواجهة يرجع إلى معاناتها من مشاكل اقتصادية خطيرة بسبب العقوبات القاسية المفروضة عليها. فالعقوبات الأمريكية والأوروبية تحظر شراء النفط الإيراني الذي يشكل مصدرًا رئيسيًا لعائدات البلد، وتستهدف شركات وأفرادًا إيرانيين بعينهم، وتفرض قيودًا مشددة على البنوك الإيرانية بما يعزلها عن النّظام المالي العالمي.

وتجدر الإشارة إلى أن هذه العقوبات لعبت دورًا في خفض صادرات النفط الإيراني إلى النصف تقريبًا، مما يحرم البلد مما يزيد عن 35 مليار دولار أمريكيًا من العائدات سنويًا. فضلا عن أن فرض القيود المصرفية يحول دون تلقّي طهران مدفوعات النفط الذي تبيعه للدول الأجنبية.

ففي تعاملاتها النفطية مع الصين والهند؛ اضطرت إيران إلى قبول سداد المستحقات المالية بالعملات المحلية،

مما ربط مبيعات النفط بشراء السلع والبضائع المحلية. وبحسب تقارير صحفية، باتت طهران تطرح النفط الخام في الأسواق الأسيوية بأسعار مخفّضة لكي تتمكن من بيعه، وصارت المصانع الإيرانية تواجه صعوبة في استيراد الخامات وقطع الغيار، مما عطّل خطوط الإنتاج ودفع المصانع إلى تسريح عمالها.

وعلاوةً على ذلك، ارتفع مستوى التضخم في إيران، وانخفضت قيمة عملتها، وباتت احتياطيات النقد الأجنبي تُستنزف بشكل ملحوظ. ومن جانبها، حاولت الحكومة الإيرانية تثبيت سعر الصرف بالسعر الرسمي وهو 11400 ريال للدولار، ولكن الريال شهد انخفاضًا حادًا في السوق الحر بما يقرب من 50 %في الفترة ما بين يونيو 2011 وأغسطس 2012.

وفي أواخر سبتمبر، سادت حالة من الذعر العام ولجأ الإيرانيون إلى العملات الأجنبية، مما أفضى إلى تراجع قيمة الريال بنسبة 40% في أسبوع واحد

كاتب المقالة : المركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية
تاريخ النشر : 30/01/2013
من موقع : موقع الشيخ محمد فرج الأصفر
رابط الموقع : www.mohammdfarag.com